



حفظه الله،،

عطوفة الأخ / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع / التقرير السنوي الخاص بأنشطة وإنجازات الوحدة القانونية خلال العام 2020م

فيما يلي بياناً بأهم الأعمال والنشاطات التي تم إنجازها من قبل الوحدة القانونية خلال العام الماضي 2020م للتفضل بالإطلاع :-

1. تم إحالة عدد (2606) قضية للنائب العام بشأن أشخاص قاموا بارتكاب العديد من الجرائم والمخالفات الاقتصادية خلافاً لقانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005م وقانون الموازين والمقاييس والمكاييل وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000 وقانون المصادر الطبيعية رقم 1 لسنة 1999 وقانون دمج ومراقبة المعادن الثمينة رقم 5 لسنة 1998 والقرار بقانون رقم 11 لسنة 1966 بشأن قمع التدليس والغش التجاري، وقد توزعت تلك الإحالات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظة غزة	محافظة شمال غزة	محافظة الجنوب	منطقة الوسطى
774 إحالة	713 إحالة	602 إحالة	517 إحالة

2. إجراء عدد (966) تسوية مالية وتصالح مع عدد من التجار وذلك بدفعهم لمبالغ مالية لارتكابهم مخالفات وتجاوزات خلافاً لقانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005م وقانون الموازين والمقاييس والمكاييل وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000 وقانون المصادر الطبيعية رقم 1 لسنة 1999 وقانون دمج ومراقبة المعادن الثمينة رقم 5 لسنة 1998 والقرار بقانون رقم 11 لسنة 1966 بشأن قمع التدليس والغش التجاري، حيث بلغ إجمالي قيمة التسويات المالية المحصلة من قبلهم بمبلغ وقدره (890511) ثمانمائة وتسعون ألفاً وخمسمائة وأحد عشر شيقلاً و (4945) أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة وأربعون دينار أردني توزعت تلك التسويات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :





محافظه غزة (279 تسوية مالية)	محافظه شمال غزة (264 تسوية مالية)	محافظتي الجنوب (262 تسوية مالية)	محافظه الوسطى (161 تسوية مالية)
546151 شيقل	149340 شيقل	126700 شيقل	68320 شيقل + 4945 دينار أردنى

3. إعداد وصياغة ومراجعة عدد (66) قرار إداري .

4. المتابعة مع التجار وأصحاب الشركات التجارية لتحصيل قيمة المطالبات المالية المستحقة عليهم بعد فحص العينات الخاصة ببضائعهم حيث بلغ إجمالي عدد المطالبات التي تم تحصيلها عدد (13) مطالبة مالية بمبلغ إجمالي وقدره (3970) شيقل حيث توزعت تلك المطالبات المالية المحصلة على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي الجنوب	محافظه الوسطى
2900 شيقل	-----	-----	1070 شيقل

5. إعداد (375) مذكرة للنيابات المتخصصة بشأن وقف تعقب أشخاص قاموا بتسوية مخالفاتهم لدى الوزارة حيث شملت تلك المذكرات محافظات قطاع غزة المختلفة على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظتي الجنوب	محافظه الشمال	محافظه الوسطى
80 مذكرة	152 مذكرة	53 مذكرة	90 مذكرة

6. تنظيم وتحرير عدد (999) سند إقرار وتعهد على أشخاص قاموا بارتكاب مخالفات للقوانين والأنظمة والقرارات الوزارية وذلك بعد ورود محاضر ضبط بشأنهم للوحدة القانونية واستدعائهم بهذا الخصوص ، حيث توزعت تلك التعهدات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي خانيونس ورفح	محافظه الوسطى
303 تعهد	284 تعهدات	261 تعهد	151 تعهدات

7. المشاركة في لجنة إتلاف الوثائق والمستندات .





8. المتابعة لدى ديوان الفتوى والتشريع بشأن تجميع ونشر القرارات الوزارية في الجريدة الرسمية.
9. الرد على القضايا والطلبات المرفوعة من الوزارة أو عليها من خلال النيابة العامة ومتابعتها أمام المحاكم المختصة والنيابة العامة .
10. مشاركة مدير عام الوحدة القانونية في كل من :-
 - عضوية مجلس تدقيق الحسابات بوزارة المالية .
 - لجنة صياغة التشريعات بالمجلس التشريعي الفلسطيني .
 - ورشة عمل بشأن الوكالات والعلامات التجارية لدى الغرفة التجارية .
 - لقاء مع كبار تجار الصرافة .
 - لقاء مع مدراء بنوك قطاع غزة .
 - عقد عدة لقاءات مع مباحث التمويل للتنسيق والتعاون المشترك .
 - اجتماعات لجنة متابعة اضرار حريق النصيرات برئاسة وزارة العدل.
 - المشاركة عبر عدد من الإذاعات المحلية بخصوص الإجراءات المتخذة بحق التجار المخالفين للأسعار المعلنة من قبل الوزارة والغير ملتزمين بإجراءات السلامة المعتمدة من الجهات المختصة .
 - لجنة متابعة المنشآت المتضررة من حادث حريق النصيرات .
 - اجتماعين متتاليين بشأن منتج الصلصة بحضور وزارة الزراعة والغرفة التجارية .
11. صياغة سند تسليم (مصاوغ ذهبي) بوزن (3.5) كيلو جرام المتحرز عليه لدى مديرية دمغ المعادن الثمينة لنيابة الشمال بناء على تحقيق مفتوح لديهم بالخصوص وإتمام الإجراء القانوني لعملية التسليم حسب الأصول .
12. إعداد وصياغة مشروع قانون الصناعة بالصيغة النهائية.
13. مراجعة وصياغة تعديل قانون تشجيع الاستثمار وإعداده بالصيغة النهائية .
14. مشاركة موظفي الوحدة القانونية بغالبية لجان التحقيق المشكلة بالوزارة .



15. المتابعة مع المكاتب الفرعية بخصوص المحاضر والشكاوى الواردة بشأن المخالفات الإقتصادية .
16. المتابعة مع نيابات محافظات قطاع غزة المتخصصة بشأن المخالفين المحليين للنيابة العامة من طرف الوحدة القانونية ، ومتابعة الأحكام القضائية الصادرة بشأنهم .
17. معالجة العديد من المحاضر الواردة بشأن مخالفات قانون حماية المستهلك و التعليمات الفنية الإلزامية والإدارة العامة للصناعة والإدارة العامة للتجارة والمعايير ومديرية المعادن الثمينة ودائرة الملكية الفكرية والوكالات التجارية وذلك بعد متابعة المخالفين للوحدة القانونية وتسوية المحاضر الواردة بشأنهم مثل (وضع بطاقة بيان على السلع والبضائع وتعريب المنتجات) وغير ذلك من المعالجات .
18. استقبال المئات من المحامين والمستشارين القانونيين والمواطنين لإنهاء إجراءاتهم لدى الإدارات المختلفة للوزارة .
19. مواصلة تقديم العون و الإرشاد القانوني التحريري و الشفهي لجميع الإدارات والدوائر في وزارة الاقتصاد الوطني بخصوص التشريعات النازمة لعمل الوزارة .

مع خالص الاحترام و التقدير لسيادتكم

المستشار / أ. يعقوب الغندور

مدير عام الوحدة القانونية ومراقب الشركات



نسخة مع الإحترام /

- المكاتب الفرعية / دائرة حماية المستهلك .
- دائرة الإعلام .
- الإدارة العامة للدراسات .
- الملف .

